



PROVISIONAL

A/35/PV.48

30 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— مشروع ميثاق عالي للطبيعة : مشروع قرار [١١٣] (تابع)

— المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة : مشروع

قرار [١٢٠]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول فير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع السبوع الذي رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

80-62283/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥الهندان ١١٣ و ١٢٠ من جدول الأعمال

مشروع ميثاق عالمي للطبيعة : مشروع قرار (A/35/L.8/Rev.1)

المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة : مشروع قرار (A/35/L.7)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أذكر أنه في الجلسة العامة الثالثة

في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ قررت الجمعية العامة نظر هذين البندين المطروحين علينا الآن ، كبندين منفصلين في إطار نفس المناقشة . ولذلك ، فإنه في نهاية المناقشة سوف أطرح على الجمعية مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 الذي قدم تحت الهند ١١٣ من جدول الأعمال . وسوف أعطي الكلمة لأولئك الذين يريدون تعلييل تصويتهم ، اذا كان هناك طلب بذلك ، وذلك قبل وبعد أن نتخذ أى اجراء بشأن مشروع القرار ، وبذلك ننتهي من نظرنا للهند ١١٣ من جدول الأعمال . ومن ثم فإننا سوف ننطلق بنفس الطريقة بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.7 الذي قدم تحت الهند ١٢٠ من جدول الأعمال .

وفي هذا الاطار ، أود أن أحيط الجمعية علما بأن الدولتين التاليتين أصبحتا مشاركتين

في تقديم مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 وهما : اليابان والولايات المتحدة الامريكية .

وسوف نبدأ المناقشة الآن بشأن الهندين ١١٣ و ١٢٠ من جدول الأعمال .

السيد فيدوروف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد قدم الاتحاد السوفياتي ، لدراسة بمعرفة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، بنوداً عنوانه " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " . ان ذلك تطوير منطقي لسياسته بشأن محاولات الاتساق الهادفة الى ايجاد حلول لأغلب المشاكل العالمية الهامة ، على أسس من التعاون الدولي .

ومن الجدير بالذكر أن دولة أخرى ، متواجدة في منطقة جغرافية أخرى ولها نظام اجتماعي

مختلف وهي جمهورية زائير ، قد قدمت في هذه الدورة اقتراحاً يهدف الى الاهتمام بالمحافظة على

البيئة .

وقبل أن أبدأ في شرح جوهر الاقتراح السوفياتي ، أود ، كخبير متخصص في دراسة مشكلات العلاقة والتفاعل بين الانسان والطبيعة ، أن ألفت انتباهكم الى المشكلة ككل . ان تطور الحضارة وصل في هذه المرحلة الى مستوى يؤدي بنا الى القول بأن أثر الانسان على الطبيعة يمكن أن يقارن من حيث نطاقه بعناصر الظواهر الطبيعية . ففي بعض الأحوال ، فان هذا يؤدي الى تغييرات سلبية في البيئة الطبيعية . اننا نشعر حالياً بقلق عميق فيما يتعلق بتلوث الجو والمياه وكذلك امكانية نفاذ بعض الموارد الطبيعية . وأعتقد انه خلال عقود قليلة فان التغييرات المناخية المتوقعة فوق كوكبنا سوف تكون كبيرة للغاية نتيجة للتلوث .

وكما تعلمون ، فان هذا التلوث وصل الى معدلات مرتفعة في الكثير من مناطق العالم ، ففي كثير من المدن الكبيرة والمراكز الصناعية وصل هذا التلوث الى حد يشكل خطراً على صحة البشر ، وكذلك يشكل خطراً على البيئة النباتية والحيوانية .

أما بالنسبة لمناقشتنا فان الناحية الدولية لهذه المشكلة لها أهمية خاصة .

وعلى سبيل المثال ، هناك مشكلة خطيرة تتعلق بنقل جزئيات الكبريت بين البلدان ، ان الأماطار المحملة بالكبريت تتسبب ، كما تعلمون ، في خسائر كبيرة . ووفقاً للبيانات التي نشرتها المراكز في شرق وغرب أوروبا من أجل ترقب الأحوال الجوية والمناخ والبيئة والتي انبثقت بمقتضى المقررات التي اتخذت في المؤتمر الأوروبي للحفاظ على البيئة الطبيعية ، فان حوالي مائة ألف طن من الكبريت تستقر على أرض الغرويغ كل عام وتأتي اليها من الخارج . وفي السويد يسقط عليها كل عام ٢٢٥ ألف طن من مخلفات الكبريت .

ان هذا أمر يؤثر على مناخ الكوكب برمته نتيجة لأنشطة جميع الدول . وهناك أيضاً تركيز كبير لأوكسيدات الكربون التي تتجم عن استهلاك الوقود فيما عدا الطاقة النووية .

وكذلك هناك مشكلة شاملة تتعلق بالتلوث الذي يحدث في المحيطات نتيجة للمنتجات النفطية ونحن نعلم النتائج الخطيرة للحوادث التي تقع في أعالي البحار وفي المحيطات لناقلات النفط وحفارات استخراج البترول .

ان محيطات العالم ، بحاره وتتلقي أيضاً كميات ضخمة من مخلفات المصانع الكيميائية والمنتجات

المسعة .

وكما تعلمون ، فان هناك درجة عالية من التلوث في أنهار كثيرة تمر بمناطق آهلة بالسكان وتقوم فيها صناعات متقدمة .

ويمكن للمرء أن يتساءل ما اذا كان تلوث البيئة ، كما اقترح في كثير من الاحيان ، هو نتيجة طبيعية للتقدم العلمي والتكنولوجي . والجواب على ذلك بالنفي . ان نفس درجة التقدم توفر لنا امكانية تجزب التلوث ، أولا ، عن طريق استخدام أوسع لأجهزة مكافحة التلوث التي يمكن صنعها واستحداثها وتطبيقها في عدة مجالات صناعية ؛ وثانيا ، عن طريق استخدام التكنولوجيا التي لا تؤدي الى التلوث ، أي التكنولوجيا النظيفة .

ومع ذلك ، فان الانتقال من تكنولوجيا ملوثة الى تكنولوجيا نظيفة تنجم عنه تكلفة ضخمة ، ولكن في الدول الاشتراكية حيث الدولة مسؤولة عن كل من فعالية الانتاج والمحافظة على صحة السكان ، فاننا نعتبر ان التدابير والاعتمادات في شأن المحافظة على البيئة وعلى صحة البشر أمر مرغوب فيه وهام للغاية .

ونود أن نذكركم بأن المادة ١٨ من دستورنا تهدف أساسا الى حماية البيئة الطبيعية وتنص على ما يلي :

” انه لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية فان الاتحاد السوفياتي يتخذ الخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على الأرض وما في باطنها واستخدامها استخداما علميا ورشيدا ، وكذلك الحال بالنسبة الى الموارد المائية والثروة النباتية والحيوانية ، وذلك من أجل الحفاظ على نظافة الماء والهواء ولضمان اعادة انتاج الثروة الطبيعية وتحسين البيئة ” .

ورغم أن تلوث البيئة في بلادنا منخفض بالمقارنة الى الدول الصناعية الأخرى ، فان الرأي العام قد انتقد الوضع في بلادنا ، وهذه المسألة تحظى بالاهتمام الكبير من جانب حكومتنا . اننا نبدل جميع الجهود كل عام من أجل معالجة هذه المسألة . ونتيجة لذلك فقد حدث انخفاض في معدل نسبة التلوث في المياه والأنهار وكذلك في الجو ، هذا التلوث الذي يحدث نتيجة لمواد كثيرة . كما تمكنا من حماية الكثير من الأشياء الطبيعية الفريدة وبشكل خاص حوض بحيرة بيكال . ومع تقدم ودعم اقتصاد الاتحاد السوفياتي ، فان حماية البيئة تصبح مسألة تزداد تقدما وتطورا .

انما كانت هناك صناعة يملكها فرد فان صاحب هذه الصناعة لا يهتم كثيرا بحماية البيئة ، ولا يفعل ذلك الا تحت ضغط الرأي العام أو الهيئات الحكومية العالمية . ومن الملاحظ انه من أجل تجذب النفقات الاضافية فان الكثير من الشركات الأوروبية الغربية تحاول أن تنقل منتجاتها الملوثة الى البلدان النامية الأخرى . وفي امكاننا أن نشير فيما يتعلق بهذه المسألة الى الاحصاءات التي نشرتها الأمم المتحدة . لكنني أود على سبيل المثال أن أشير الى مقالة كتبها السيد هاج ، تتعلق بموضوع التلوث في مدينة كوبا تاو في البرازيل ، نشرت في ٢٥ أيلول / سبتمبر من هذا العام في الهيرالد تريبون .

يقتبس كاتب المقال عن بيان صادر عن المدير التنفيذي لشركة الحديد والصلب السيد فرانكو بينوفي التابعة لشركة فيات ما يلي :

” ان صناعة الحديد والصلب تؤدي الى التلوث دائما وان العاملين في هذه البلدان التي تسمى بالمتقدمة لم يعد في امكانهم أن يقبلوا ذلك ، وبالتالي فان انتاج الحديد والصلب هو نشاط ملائم لبلدان العالم الثالث ” .

وهذا القول لا يحتاج الى تعليق .

ما هي النفقات اللازمة من أجل تحويل الصناعات الحديثة الى وسائل انتاج حديثة ونظيفة ؟ ووفقا لحسابات الخبراء الامريكيين ، فان الولايات المتحدة الامريكية هي التي تعمل على احداث نصف التلوث الذي نواجهه فوق كوكبنا . ووفقا لحسابات هؤلاء الخبراء فان عملية التمويل تلك تكلف ستمائة مليون دولار ، ومن الطبيعي ان هذا مبلغ ضخم لكنه بالمقارنة الى النفقات العسكرية فانه يساوي نفقات أربع سنوات فقط .

ان التلوث هو أحد النتائج الضارة لتفاعل الانسان مع الطبيعة . واني أود أن استرعي الانتباه الى بعض النتائج الضارة الأخرى وهي تدمير الغابات الاستوائية ، والتصحر والتغيرات التي يحدثها تأثير الانسان في البيئة ، ان الخشب هو مصدر هام للهيدروكربونات في الجو . لقد حقق عدد من البلدان المتقدمة النمو ، في الوقت الحاضر ، توازنا بين استخدام الخشب وزراعته . ومع ذلك ، فان الغابات في المناطق الاستوائية تقطع لمساحات تزيد عن ٢٠ - ٣٠ هكتار . ان هذا يعني ان تلك المناطق سيقضى عليها نهائيا خلال ٤٠ أو ٥٠ سنة ، الأمر الذي سوف يترتب عليه تأثير ملحوظ على توازن الهيدروكربون في الجو . ومن الواضح ، ان قطع الاخشاب على هذا النحو المكثف يمكن تفسيره بالحاجات الماسة للبلدان النامية التي تضطر الى استخدام مواردها الطبيعية القيمة ، والمحدودة احيانا من أجل الحصول على منتجات صناعية من الغرب . ولا يمكن تصحيح هذا الموقف الا باتباع نظام اقتصادي أكثر عدلا للعلاقات بين الدول .

ان الخسارة في المنتجات الزراعية كنتيجة للتصحر تهدد رخاء بل حياة مئات الملايين من الناس في بعض الأحيان ، ومع ذلك ، فكما أوضحت الأرقام فانه لوضع نهاية لهذه العملية ولجعل التربة خصبة خلال فترة عشرين سنة ، فانه يلزم انفاق سنوي يقارب من ١ في المائة من النفقات العسكرية الدولية الحالية .

وأخيرا ، خلال العقود الماضية نرى أن أثر الانسان على المناخ قد ازداد خطورة . وهنا أود أن أشير الى تقرير مؤتمر المناخ الدولي الذي عقد من جانب منظمة الأرصاد الجوية في جنيف في ١٩٧٩ . وكان المشاركون في ذلك المؤتمر من أكبر العلماء والخبراء في العالم في هذا المجال . وأشير الى أن المزيد من استخدام الطاقة ونتاج الطاقة الحرارية قد أدى الى تغيرات في المناخ . وقد يكون لذلك أثر على المناخ على أوسع نطاق ممكن ، في المستقبل . وبالتالي فان نزاعا أو حربا نووية قد تؤدي بدورها الى تغيرات خطيرة في مناخ كوكبنا . وينص الاعلان الذي اعتمده المؤتمر على ما يلي :

” ان على بلدان العالم أن تعمل معا للمحافظة على خصوبة التربة ، من أجل منع الاستخدام السيئ للموارد المائية ومخزون الخشب والمراعي ، ووضع حد للتصحر وخفض التلوث من الجو والمحيطات ” .

ومضى البيان يقول :

" ان هذه الأعمال ، اذا ما نهضت بها البلدان ، فانها تتطلب التصميم والعزم وتكريس الموارد اللازمة ، وهي من السبل الأساسية التي تؤدي الى السلام على الأرض " .
ان النتائج السلبية لتزايد تأثير الجنس البشرى على البيئة الطبيعية في الوقت الراهن كثير القلق الذى يشعر به المزيد من سكان الأرض ويبدو أن المنظمات العامة والأحزاب السياسية تبذل جهدا من أجل المحافظة على بيئتنا . لقد أوضحت دراسات للخبراء والعلماء أن الاستخدام الرشيد لموارد كوكبنا والمحافظة على . . أو التمويل الملائم لموارد البيئة يمكن أن يؤدي الى تجانس بين الانسان والطبيعة ولكن هذا التطور يجب أن يستند الى التعاون بين البلدان ، ويجب أن يكون متمشيا مع برنامج عمل ندى طابع عالمي .

لقد توصلت الى هذه الاستنتاجات كثير من الدراسات . وفي نفس الوقت ، من الواضح أنه ليس فقط من خلال القيام بتنفيذ مثل هذا البرنامج العالمي ، ولكن أيضا لأن انشاءه سوف يتطلب تعاونا بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الاجتماعية . ويمكن تحقيق ذلك اذا استطعنا وضع حد للسباق على التسلح ، واذا ما كان بمقدورنا أن نحقق نزع السلاح العام الكامل . وأود أن أذكر في هذا الصدد بكلمات السيد برجنيف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، في بيانه أمام مؤتمر القوى المحببة للسلام في موسكو في ١٩٧٣ :

" ان السلام ليس فقط مسألة أمن . انه المطلب الأكثر أهمية من أجل معالجة المشكلات الحالية للحضارة المعاصرة . وهي أمر يؤثر على مستقبل الجنس البشرى ، ومستقبل كوكبنا " .

ان التجربة التاريخية الحديثة قد أثبتت صحة هذه الأقوال . وعندما يكون هنالك انفراج نرى أنه بالامكان اتخاذ الخطوات الدولية الملائمة للمحافظة على البيئة ، وتحريرها من الأنشطة التخريبية . وأرى من الواجب أن نشير الى المعاهدة بشأن مبادئ أنشطة الدول في البحث عن واستخدام الفضاء الخارجي ومعاهدة حظر التجارب النووية في البيئات الحرة . وكذلك المكانة الهامة للاتفاقية المعتمدة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي من أجل حظر استخدام عدواني

لوسائل يمكن أن تؤثر في البيئة ، وكذلك الاتفاقية الأوروبية بشأن خطوات لمنع التلوث في الجو .

وجنبا الى جنب مع الاقتراحات المطروحة للاتفاق الدولي على نطاق واسع ، والمتصلة بالبيئة فان بلادى تبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل الى تطوير العلاقات الثنائية في هذا المجال ولديها اتفاقيات من هذا النوع من كثير من البلدان . وعلى أساس ذلك ، فان العمل يسير حاليا بنجاح بالتعاون مع فنلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها من أجل المحافظة على البيئة . ومن الطبيعي تماما أن الاتحاد السوفياتي يولي الاهتمام الكافي للتعاون مع البلدان التي هي أعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي وهكذا ، وفي عام ١٩٧٤ وضعنا برنامج تعاون مع البلدان الأعضاء في هذا المجلس ويوغوسلافيا فيما يتعلق بالبيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية . وهناك أكثر من ٣٦ معهد علميا للبحوث في البلدان الأعضاء في هذا المجلس تشارك في هذا المشروع . ان بلادى تشارك بنشاط وفعالية في اتخاذ التدابير اللازمة التي يمكن أن تحول دون الحاق الضرر بالبيئة وفقا للخطة التي طرحت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وبصفة خاصة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من المنظمات العلمية والحكومية الدولية . ويمكن القول بأنه خلال الاعوام الأخيرة ، تمكنا من التوصل الى تراكم للتجربة والخبرة فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال المحافظة على البيئة . ويعني ذلك أنه في مقدورنا معالجة هذه المشكلة على أساس عالمي كوكبي شامل مع الجهود المتضافرة لجميع بلدان العالم .

ان هذه المهمة هي من أهم المشاكل العالمية التي تحتم علينا حقائق الحياة ان نناظر اليها من زاوية عملية بحتة . ان مشكلة المحافظة على البيئة في كوكبنا لها مآلها آخر هام ، ويود الاتحاد السوفياتي ان يوجه اليها انتباه الامم المتحدة في الدورة الحالية للجمعية العامة . فبالاضافة الى النتائج الخطيرة على البشرية وبيئتها اذا ما نشبت حرب عالمية جديدة ، فان البيئة الآن تتعرض للخيار باريقة لا يمكن اصلاحها نتيجة للاستعدادات العسكرية للدول .

" لا نقاد الارض وتسليمها للجيل المقبل بكل ما فيها من ثروات وجمال غير مشوهة بلهب المحرقة النووية " ،

كما قال السيد بريجنيف ، السكرتير العام لحزبنا .

" يجب ، ونحن مقتنعون ، ان تتجه اليه أفكار البشر " .

ماذا نحتاج لفعل ذلك ؟ أولا وقبل كل شيء ، يجب ان نضع حدا لسباق التسلح الذي

يزداد اتساعا يوما بعد يوم ، وكما هو معروف فان هذا السباق يستهلك مبالغ ضخمة من المال وقدرا كبيرا من الموارد الطبيعية والمادية الاخرى مما يجعلها غير متاحة لتنمية وحماية البيئة ومعالجة المشاكل الهامة الاخرى .

وفي هذا السياق ، هناك خيار بالذات ، لا بد من توجيه النار اليه ، وهو خيار الأسلحة

النووية وأسلحة التدمير الشامل الاخرى . ولقد أعلن مؤتمر الامم المتحدة لمشاكل البيئة الذي عقد في ١٩٧٢ عن مبدأ :

" ان الانسان وبيئته يجب ان ينقذا من نتائج استخدام الأسلحة النووية والأنظمة

الاخرى من أسلحة التدمير الشامل " .

وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للامم المتحدة والمكرسة لنزع السلاح فقد ذكر ما يلي :

" ان الاسلحة النووية تفرض الخيار الأكبر على البشرية وعلى بقاء الحضارة " (قرار

الجمعية العامة S-10/2 Para.47) .

والواقع ان وجود مثل هذه الاسلحة في ترسانات الدول ، يتضمن المخاطرة باحداث خسائر خيالية

لا يمكن تعويضها أحيانا أولا يمكن تصحيحها بالنسبة للبيئة البشرية . وفي بداية الستينات فنان التجارب الذرية والنووية قد أدت الى التلوث المستمر بالمواد الاشعاعية لسطح الأرض بأسره . وبعد ابرام معاهدة موسكو في ١٩٦٣ التي تحظر التجارب النووية في البيئات الثلاث ، فان التجارب قد انخفضت . ومع ذلك فان خطر التلوث بالمواد الاشعاعية في كوكبنا لم يستبعد بالكامل . ويذكرنا بذلك ما حدث في ١٦ تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام عندما قامت الصين بتفجير نووي ذي طاقة كبيرة في الجو . وقد أدى هذا الانفجار الى تواجد مواد مشعة وتناثرها فوق الارض ، مما يمكن ان يعرض للخطر صحة السكان والبيئة الطبيعية في الكثير من الدول بالاضافة الى الصين نفسها . وكنتيجة أيضا للتلوث الاشعاعي للجو ، فان هناك خطرا كبيرا قد تعرض لها الطيران المدني . وينبغي ان نؤكد ان الصين هي الدولة الوحيدة ، رغم القواعد والمعايير الدولية المعترف بها ، هي التي ما زالت مستمرة في اجراء التجارب النووية في الجو .

ونحن نعلم أيضا أن طائرة امريكية قد فقدت قبلة ذرية بالقرب من سواحل غرينلانـد واسبانيا ، وان هذه الطائرة التي كانت تحمل الاسلحة النووية قد تحطمت . كما انه وقع مؤخرا حادث الصاروخ الامريكي تيتان - ٢ .

ان صناعة الحرب نفسها ، قد أسهمت بشكل كبير في تلوث البيئة . ولقد وقعت أضرار كبيرة على الشعب في الهند الصينية كنتيجة للاستخدام الواسع للمواد الكيميائية السامة . وكنتيجة لذلك فانه في الجزء الجنوبي من فييت نام ، قد دمر حوالي ٤٠ في المائة من الأخشاب والغابات . ولقد استخدم جيش الولايات المتحدة ، في الهند الصينية ، الوسائل المختلفة للحرب بالمبيدات ، وتوسع في استخدام مبيدات الحشائش والمبيدات المسقطة للاوراق وكيمياويات سامة قوية المفعول . وكانت تلك أول مرة تستخدم فيها الوسائل الصناعية للسيطرة على الجو في الاغراض العسكرية . وكما عرف مؤخرا ، فان المئات من جنود الولايات المتحدة قد تعرضوا لأمراض خطيرة كنتيجة لمفعول تلك المواد الكيميائية السامة . ولكن ماذا يمكن ان نقول بشأن عشرات ومئات الألوف من السكان المدنيين من بلدان المنطقة الذين كانوا متواجدين بها عند استخدام تلك المواد ؟

وفي الظروف الحالية ، فان مجرد اعداد أو تكديس الوسائل الكيميائية للحرب ، يمثل

خطرا متزايدا على البشرية وبيئتها . ان استحداث وظهور أشكال جديدة من الأسلحة ومن منطلقات أسلحة التدمير الشامل ، قد يكون لهما آثار أكثر خطورة على البيئة . ولذلك فان المحافظة على البيئة مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة أهم مشكلة في يومنا الحاضر ، ألا وهي وضع حد لسباق التسلح ومنع النزاع الدولي وتوسيع مجال الانفراج وتنمية التعاون الدولي بين الدول . ولهذا ، وانطلاقا من الدوافع الانسانية والا هتمام بمصالح البشرية جمعاء ، فان الاتحاد السوفياتي قد تقدم في هذه الدورة باقتراح في شأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة وبالتالي تقدم بمشروع قرار في شأن هذا الموضوع وهو الوارد في الوثيقة (A/35/L.7) .

وبالنظر الى واقع ان أثر الانسان على البيئة في الوقت الحاضر قد أصبح هاما للغاية في الكثير من المجالات وخطيرا على وجوده ، فقد اقترحنا بالنسبة للمسؤولية التاريخية ان تعلن الدول مسؤوليتها في الحفاظ على البيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

ونحن نعتبر انه من المهم ان نوجه انتباه الدول الى حقيقة ان الاستمرار في سباق التسلح له نتائج مضرّة للغاية بالنسبة لبيئة الانسان ، ويجعل من الصعب ايجاد فرص للتعاون الدولي في حفظ الطبيعة على كوكبنا . اننا نعتقد ان دراسة لهذه المسألة أمر مرغوب فيه ، وأنه ينبغي لذلك اصدار التعليمات للامين العام بأن يقوم بهذه الدراسة بمعاونة المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وبهذه المناسبة أود أن أقول ان المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، قد قام بالفعل بالكثير من الاعمال في هذا الاتجاه .

وكذلك ، فاننا نعتقد ان جميع الدول ينبغي ان تدعى لاتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على البيئة والمعاونة في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال . ان مشكلة حماية البيئة على نطاق عالمي ، مشكلة معقدة ومتعددة الأوجه ، وبالتالي فاننا لم نرأه من الملائم في الوقت الحاضر ان نقدم اقتراحا بوسائل محددة تسمح لنا بمعالجة هذه المشكلة . ان مثل هذه الاقتراحات يمكن ان تبرز كنتيجة لدراسة مقبلة لآراء الدول الاعضاء ، من قبل الامم المتحدة .

ويسعدنا أن نرحب بمشروع القرار بشأن مشروع ميثاق عالمي للطبيعة ، الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 . وأخذاً في الحسبان اهتمام جمهورية زائير بمشكلات الطبيعة فاننا سنؤيد مشروع القرار .

ان مشكلة المحافظة على البيئة مثلها مثل المشاكل الدولية الأخرى يمكن حلها فقط عن طريق الجهود المشتركة والجادة من جانب جميع الدول والتعاون الوثيق فيما بينها . فاذا ما توقف سباق التسلح وامتد الانفراج سيكون من الممكن تحقيق هذا التعاون ، وحل المشاكل الدولية من أجل تناول المشكلة ، وتدبير الأموال الضرورية لمواجهة ذلك من الناحية العملية . ان هذه المشكلات تصبح في كل يوم أكثر حدة ، وأى تأخر في العمل سيؤدي الى أن تواجه البشرية أزمات حادة في خلال بضعة عقود .

ان الحفاظ على البيئة هي مشكلة تهم البشرية المهمة بمستقبلها . وما من شك أن هذه المسألة سوف تحظى باهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وهذه الدول ستبذل كل ما في وسعها من أجل الحفاظ على مصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للسيد مفوض الدولة لشؤون البيئة والحفاظ على الطبيعة والسياحة في زائير السيد كاميتاتو ماسامبا الذي سيقوم بتقديم مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 .

السيد كاميتاتو ماسامبا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، بما أنني أتحدث للمرة الأولى في مناقشات الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة أود أن أتقدم لكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم الاجماعي لرئاسة الجمعية العامة . كما أود أن أعبر لكم عن اغتباط بلادى لرؤيتكم . سيدى الرئيس ، في هذا المنصب الرفيع وكذلك لأنكم تمثلون جمهورية المانيا الاتحادية وهي بلد صديق تربطنا به علاقات تعاون ممتازة .

وفي نفس الوقت أرجو أن تسمحوا لي بالاشادة بصاحب السعادة السيد سليم أحمد سليم الرئيس السابق للجمعية العامة والابن البار لقارتنا .

طبقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة حظينا في ١١ حزيران /يونيه من عام ١٩٨٠ بشرف تقديم المذكرة الايضاحية المطلوبة تعريزا لطلبنا بادراج موضوع بعنوان * مشروع ميثاق عالمي للطبيعة * .

ان المذكرة الايضاحية والرسالة المرفقة بها بتاريخ ٢ حزيران /يونيه ١٩٨٠ المتعلقة بطلب ادراج البند في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة قد تم نشرهما في الوثيقة A/35/141 . ان هذه المذكرة الايضاحية تتناول خلفية الموضوع ونطاقه وضرورة ابرام ميثاق عالمي للطبيعة ، وأعتقد أن هذه المذكرة واضحة في حد ذاتها وبالتالي ليست هناك حاجة الى أن نتطرق اليها الآن .

ومع ذلك فاني أود أن أؤكد وأبرز أن التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي حققته الانسانية وقدرة الانسان على تسخير الطبيعة والبيئة المحيطة من أجل اشباع حاجاته ، أى قدرته على أن يكون ، وأن يظل صانعا للحضارات والثقافات ؛ وكل العمل الفني الذي يعد مفخرة للبشرية جمعاء ؛ هذه العبقرية الخلاقة للانسان ما قدر لها أن توجد بدون الطبيعة أو بمعزل عنها . ان حياة الانسان نفسها كما هي موجودة الآن على الأرض لا يمكن تصورها بدون الطبيعة أو بمعزل عنها . ومن هنا كان التأكيد بأن هناك علاقة عضوية ووثيقة بين الطبيعة وحياة الانسان وكل ما ينطوى عليه ذلك من منجزات وقيم ثقافية . وهذا التأكيد واضح ولا يمكن أن يكون محالا للجدال .

ان القضاء على الطبيعة أو تدميرها أو تغييرها تغييرا كبيرا بشكل مباشر أو غير مباشر سوف يؤثر على حياة الانسان العادي على الأرض ، بل ان هذا قد يؤدي الى انهائها ان لم يؤد السى القضاء على قدرة الانسان على أن يكون صانعا للثقافات والحضارات . وفي المناطق التي تعرضت فيها السفانا والغابات الى الابداء بسبب امتداد التصحر والجفاف صار الانسان يبحث عن أماكن جديدة للعيش والتزود بوسائل المعيشة . وبالتالي فان صيانة وحماية الطبيعة تعني الحفاظ على حياة الانسان على الأرض واطالمتها ، وهو ما يؤدي بدوره الى الحفاظ على قدرة الانسان الخلاقة . هذا هو المفزى العميق والبعد الحقيقي لمشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي يشرفنا أن نعرضه على المجتمع الدولي لاقراره . ان هذا الميثاق هو عبارة عن مدونة سلوك يتعين أن يجرى

نشاط الانسان في اطارها . ان ما نطلبه هو أن كل أمم العالم وكل الحكومات وكل البشر عليهم أن ينظموا نشاطهم اعترافا بالأهمية الكبرى لحماية النظم الطبيعية والمحافظة على توازن وشكل الطبيعة والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل بقاء الانسان والأجيال المقبلة .

ان جمهورية زائير تنتمي الى مجموعة البلدان النامية ، تلك البلدان التي توجه جهودها نحو تنظيم تقدم شعوبها للحصول على القدرات والامكانيات التي تسمح لها بالرقابة على البيئة وتحويلها بصورة ايجابية من أجل الوفاء بحاجاتها الأساسية وباختصار من أجل تنميتها .

ويعلمنا التاريخ أنه في هذه العملية لتحويل الطبيعة من أجل اشباع حاجات الانسان الأساسية لا بد أن يكون الانسان مسؤولاً . وبمعنى آخر يجب تفادي اساءة الاستخدام وكذلك تفادي أي شيء قد يؤدي الى انهيار هيكل المدنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . انها في الواقع مسألة الرقابة على التقدم وتفادي التخريب .

ان التلوث والتدمير وتغيير الطبيعة بسبب الحروب وبسبب الأعمال العدائية التي تضرر بالبيئة والناجحة عن الافراط في النمو من أجل النمو هي كلها شرور تعاني منها البشرية اليوم .

ومن أجل ذلك فمن واجب كل عضو في المجتمع الدولي أن يعمل على أن تكون الطبيعة ، التي هي الشرط الأساسي لحياة وبقاء الانسان ، معالا للحماية والوقاية والصون المستمر والتجديد المستمر على أساس مستديم ، بينما يجرى استخدامها للوفاء بحاجات الانسان .

ان الأمر لا يعني وقف التقدم أو منع أي شخص أو أي جهة من اتخاذ التدابير اللازمة في مجال التنمية . ان الأمر هنا لا يتعلق بتوجيه أعمالنا ضد هذا المشروع أو ذاك أو ضد هذا النشاط أو ذاك ، من الأنشطة التي تقوم بها دولة ما . ولكن الأمر يتعلق بابرار ضرورة المحافظة على توازن النظم الإيكولوجية التي يجب العمل على صيانتها وحمايتها من أجل حماية نوع الجنس البشري .

ولذلك فإني أناشد جميع الدول الأعضاء باسم بقاء جنسنا البشري وباسم المحافظة على القدرة الخلاقة للإنسان ، تأييد مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، ومشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 وهو مشروع القرار الذي قد مناه نحن .

إن وفد زائير يعتقد أن المسؤولية التاريخية للدول فيما يتعلق بحفظ الطبيعة من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة ، هي موضوع البند ١٢٠ من جدول الأعمال ، وأن هذا الموضوع يستدعي على نهج وأسلوب مختلف عن الأسلوب والطريقة التي اتبعناها في مشروع القرار الذي قد مناه ، بمعنى أن مشروع القرار المتعلق بالمسؤولية التاريخية يركز على المسؤولية الفردية للدول على التدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني سواء التدابير التشريعية أو غيرها ، ومن ناحية أخرى فإن المشروع الآخر يبرز سببا واحدا من الأسباب العديدة التي تضر بالطبيعة ، وهذا السبب هو سباق التسلح ، وبالتالي فإن هذا المشروع مكمل لمشروعنا .

فإذا كان الأمر يقتصر على المسؤولية الفردية للدول ، فليس ذلك من أجل احترام التزامات الدول فقط باسم حماية الطبيعة وصيانتها ولكن أيضا من أجل خدمة الأهداف والمبادئ التي تتوخاها الأمم المتحدة من أجل إقامة عالم من السلم والتعاون الدولي على أساس من العدل والإنصاف وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، من أجل تجنب العالم ويلات الكوارث التي عاناها ، ولو كان الأمر كذلك ما كانت هناك حاجة لإنشاء منظمة الأمم المتحدة . إن التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول على الصعيد الوطني ، يجب أن تستهدى مبادئ المحافظة والمبادئ الواردة في مدونة السلوك الدولي والتي هي متمثلة في مشروع الميثاق العالمي للطبيعة ، وهذا المشروع يشكل وثيقة جديدة في نوعها إذا ما قارناها بالوثائق الموجودة الآن في هذا المجال .

وبالتالي ، فإننا مع لفت نظر الدول إلى مسؤولياتها الفردية في مجال حفظ الطبيعة ، إلا أنه من الضروري ومن الملح أن نعتمد على الصعيد الدولي مدونة سلوك تسمح للمجتمع الدولي بمتابعة سلوك كل منا من أجل حفظ الطبيعة وصيانة مواردها لتجنب أية سلبات ضارة ممكنة .

إن مشروع القرار الذي قد مناه باسم ع و دولة عضوا ، ذو أهمية قصوى ويمس مستقبل ورفاهية البشر في المستقبل قصير المدى وبعيده . وبالتالي فإننا نطالب جميع الدول الأعضاء بتأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 من أجل الصالح المحقق للبشرية جمعاء .

السيد فريليك (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان حماية البيئة البشرية ، من أهم

الموضوعات وأكبرها في التعاون الدولي . وفي العقد الأخير ، فقد بذلت جهود كبيرة من جانب الدول على النطاق الثنائي والاقليمي والدولي . ومع ذلك مازلنا في المرحلة البدائية للعلاج الجاد للآفات البيئية الملحة في العالم . ولذلك فان شعار " أرض واحدة فقط " أصبح أكثر أهمية اليوم مما كان عليه في عام ١٩٧٢ في مؤتمر ستوكهولم .

ان البيئة هي اجمالي المصادر الطبيعية والاجتماعية المتاحة لاشباع الحاجات الانسانية .

ان قناعتنا العميقة هي انه يجب الحفاظ على جميع الموارد الطبيعية على الأرض للأجيال المقبلة والحاضرة ، كما يجب الحفاظ على مقدرة الأرض على انتاج مصادر جديدة حيوية ، ويجب كذلك أن تحسّن هذه المقدرة ومصادر الثروة غير القابلة للتجديد كما يجب أن تستخدم بطريقة تمكن من الحفاظ عليها دون افنائها فناء تاما .

ان الأجيال المقبلة ستحكم على أنشطتنا من وجهة نظر مؤداهما ، الى أي مدى نجحنا في

حل مشكلة حماية البيئة . انني أخشى أن يكون هذا الحكم سلبيا للغاية ما لم تبذل جهودا قويسة في المجتمع الدولي .

ولذلك فاننا نرحب بمبادرة الاتحاد السوفياتي ، فهي تضيف بعدا جديدا لمشكلة التعاون

الدولي الملحة في مجال البيئة .

واننا على وعي اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعلاقة المتبادلة المتزايدة فيما بين جوانب

مختلفة من السياسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والثقافة . اننا نواجه مشكلات شاملة ، وهذه المشكلات بما فيها تلك المتعلقة بالبيئة لا يمكن حلها إلا بالتعاون الدولي المتصل عن قرب بالمناخ السائد في العلاقات بين الدول . وليس هناك من شك في أن هذا المناخ يتوقف على الحفاظ على السلم والأمن الدولي وبصفة خاصة على وقف سباق التسلح ، وهذا في الواقع شرط مسبق للحل الناجح لجميع المشكلات العالمية .

ان الدورة الحالية للجمعية العامة وبصفة خاصة في مناقشاتها العامة ، تعكس اهتماما

متزايدا ومتسعا لدى المجتمع الدولي ازاء حقيقة أن موارد ذهنية ومادية كبيرة تباد بتحويلها عن تحقيق المتناصد السلمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى برامج عسكرية .

وفي الواقع ، فان العالم ينفق اليوم أكثر من ٥٠٠ بليون دولار على سباق التسلح ، أى أكثر من بليون دولار في اليوم الواحد . وفي الوقت ذاته وفي الأجزاء النامية من العالم مازال ربع عدد الأطفال جميما يعاني من سوء التغذية كما ان معدلات وفيات الأطفال تبلغ حوالي ثمانية أمثال معدلها في البلدان الصناعية ، بينما ان أقل من نصف الأطفال الذين يبلغون سن المدارس الابتدائية هم الذين يتردون على المدارس .

ان خفضا صغيرا في البرامج العسكرية ، سيقطع شوطا طويلا نحو حل هذه المشكلات . ان قاذفة قنابل حديثة واحدة تتكلف في المتوسط ما تكلفه القضاء على مرض الجدرى خلال عشرة أعوام تقريبا ، كما ان تكلفة دبابة واحدة ستكون كافية تقريبا لبناء بضع عشرات من المدارس . ان الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، قد أعلنت في وثيقتها الختامية التي تم اعتمادها باتفاق الرأى " ان الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على بقاى الحضارة " . (resolution S-10/2, Section III para . 47) . ان الأسلحة النووية تبلغ من ٤٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ سلاح كما تقول بعض المصادر وهي موجودة الآن في ترسانات الدول وتكفي لإحداث أضرار يبلغ مليون مرة الأثر الذى أحدثته قنبلة هيروشيما ، وهو ما يمثل حوالي ثلاثة ألمان من مادة ت.ن.ت لكل انسان على وجه الأرض .

وأبعد وأكثر من هذه المذبحة التي يصعب تصورها ، فان الأسلحة النووية تشكل تهديدا خطيرا على الطبيعة . ان جريدة النيويورك تايمز في عددها الصادر بتاريخ ١٧ من تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠ وفي مقال بعنوان " حدود القوة العسكرية " قد أبرزت بين أمور أخرى انه :
 " . . . في حرب نووية كبرى ، فان طبقة الأوزون في الأرض ستعرض للخطر وان ذلك سيستمر أعواما مما يؤدى الى اشعاع فوق بنفسجي على سطح الأرض بسبب اصابتها المحاصيل بالأضرار مباشرة عن طريق التغيير المباشر في المناخ وفي المزروعات وما يولده من احتراق نتيجة التعرض للشمس خلال دقائق قليلة ويؤدى الى زيادة خطر السرطان الجلد بالنسبة لأولئك الذين يتعرضون له " .

ان هذا التطور الذى يعتبر كارثة ، يمكن أن يجي* على قمة الآثار الضارة المعروفة جيداً للمخلفات الاشعاعية بالنسبة للأجيال الحاضرة والمقبلة . وكما هو معروف ، فان منطقة البكي—في المحيط الهادى مازالت تصعب سكانها بعد عقود من تفجيرات التجارب النووية في تلك المنطقة . ولكن ليست فقط الأسلحة النووية هي التي تسبب أو يمكنها أن تسبب تدميراً للطبيعة . ان هناك مناطق في العالم ، ترك الاستخدام المكثف لمضادات الحشرات ومسقطات أوراق الشجر أرضاً زراعية فيها خالية من كل مظاهر الحياة لسنوات . ان ما هو خطير بشكل خاص ، هو انتاج وتخزين عدة أنواع من الأسلحة الكيماوية .

ان الوفد البولندى يشاطر وجهة نظر وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بأن المهمة الفورية والملحة على الأمم المتحدة والمجتمع الدولى بأسره ، هي أن يوليا اهتماماً بالمسؤولية التاريخية المشتركة في المحافظة على الطبيعة لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة . وفي الواقع ، فان هذه الأجيال ليست لديها الا " أرض واحدة فقط " وهي ميراثنا المشترك .

واستناداً الى هذا الأساس ، فان وفد بلادى يرحب باهتمام كبير بمشروع القرار المتعلق بالبند ١١٣ من جدول الأعمال الذى قدمته البلدان غير المنحازة . ولقد ورد أيضاً في مشروع هذا القرار ، انه مما يؤسف له :

" . . . تدميراً أو تعديل منظومات الطبيعة التي تنتج — ضمن أشياء أخرى — عن

استهلاك مبالغ فيه وسوء استغلال لمصادر الثروة الطبيعية ، وعن نزاعات وحروب " .

(A/35/L.8/Rev.1, P.1)

واننا على ثقة من أن الأخطار التي تترتب على سباق التسلح ، سوف تؤخذ في الاعتبار بشكل تام في العمل التحضيرى " لمشروع الميثاق العالمى للطبيعة " .

ان وفد بولندا على قناعة تامة بأن مشروع القرار الذى اقترحه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والذى قدمه بكل تمكن هذا الصباح الأستاذ الأكاديمى فيود يروف يبرز أهم النقاط ، ويجب أن يعتبر دليلاً في أى عمل مقبل بشأن مشكلات البيئة . ان اعتماد مشروع هذا القرار وتنفيذه ، سيفيدان في خدمة مصالح البشرية جمعاء .

السيد د وموكوس (هنجاريا) (الكلمة بالانكليزية) : خلال العقود الأخيرة ، شهد الانسان ازدياداً في سوء البيئة الدولية نتيجة لفرق ناقلات البترول وسقوط الطائرات المحملة بالرؤوس النووية وانتشار المواد الكيماوية السامة فوق مناطق مأهولة وتد مير الحياة الحيوانية والنباتية على نطاق واسع وزيادة كون التلوث عنصراً مباشراً يؤدي الى موت الناس بينما الآثار غير المباشرة لا يمكن تقديرها بعد .

ان هذه الظواهر الضارة ، قد تبعثها اجراءات على نطاق واسع من قبل عدد من البلدان مع مشاركة عدد كبير من العلماء والمؤسسات ، وذلك من أجل البحث عن الأسباب وايجاد الحلول . وقد أنشأت بعض البلدان هيئات وسلطات جديدة واعتمدت قواعد ولوائح صارمة ، وذلك من أجل التحكم في الضرر الذي يلحق بالبيئة . ولكن هناك مشكلات جديدة للبيئة تظهر باستمرار . وبينما الاجراءات الخاصة بالبيئة يمكن اتخاذها على الصعيد الوطني ، فان تطبيق سياسة المحافظة على البيئة والطبيعة مسألة لم تعد ممكنة على الصعيد الوطني فحسب . ان المطلوب هو الاهتمام العالمي الذي لا يعرف فقط الحدود الوطنية ولكنه أيضاً يقارب بين سكان القارات البعيدة . ولقد أصبح من الواضح أن التعاون المنسق والمخطط والذي يتم اعداده بطريقة ملائمة ، يمكنه وحده أن يخلق الظروف المناسبة بالنسبة للدول وذلك من أجل مواجهة مهامها الوطنية بفاعلية ، ومن أجل المشاركة الفعالة والنشطة وفقاً لمكائياتها في الجهود المشتركة لمكافحة التلوث الذي أصبح يهدد البشرية بأسرها . ولهذه الاعتبارات بالذات ، فان وفد بلادى يعلق أهمية قصوى على واقع أن البند المعنون " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي قد أدرج على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ان التعاون الدولي بشأن حماية البيئة ، قد أدى الى نتائج هامة ولموسة في ظل ظروف الانفراج في السبعينات . ان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، اعتمد برنامجاً واسعاً بما في ذلك اجراءات وتدابير من شأنها أن تمنع الضرر الذي يمكن أن يلحق بالبيئة بطريقة فعالة ، وكذلك يطالب بالحاجة الى المحافظة على التوازن البيئي . وفي نوفمبر من العام الماضي ، عقد اجتماع على مستوى عال في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا وذلك فيما يتعلق بحماية البيئة على جميع المستويات

الأوروبية بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي وفقا لروح الوثيقة الختامية لهلسنكي . وقد اتخذ ذلك الاجتماع خطوات جديدة وناجحة وذلك من خلال اعتماد اتفاقية تتجاوز الحدود بشأن التلوث الجوي واعلان فيما يتعلق بالتكنولوجيا التي لا تؤدي الى تلوث .

ان حكومة بلادي تقدر ما ورد في هاتين الوثيقتين ، وبالتالي فانها قدمت وثائق التصديق عليهما مؤخرا للأمين العام للأمم المتحدة . وكذلك ، فاننا نعطي الاهتمام الكبير لاعلان اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن سياسة التحكم في حظر التلوث المائي بما في ذلك التلوث الذي يتجاوز الحدود ، والذي تم اعتماده في دورة العام الماضي للجنة الاقتصادية الأوروبية . اننا نعتقد أن هذا النشاط للجنة الاقتصادية لأوروبا ، سوف يتم النظر فيه وتقريره في اجتماع مدريد الذي من المزمع عقده بعد أيام قليلة .

وفي ترحيبنا بالنتائج التي تم تحقيقها في اطار جوالانفراج ، لا بد لنا من أن نؤكد على أن ضخامة والحاح المشكلة تتطلبان استمرار العمل ، لأنه مهما كانت الجهود الوطنية والعالمية التي تم اتخاذها حتى الآن والتي يمكن اعتبارها أنها حققت تقدما محدودا ، فان من شأنها أن تبطئ من عملية تدوير الوضع الخاص بالبيئة ولكن ليس في امكانها أن تضع حدا نهائيا له . وفي نفس الوقت ، فان النتائج الحالية يمكن أن تخدم كأساس للمزيد من التعاون على المستويات العالمية والاقليمية . وبالنظر الى الوضع الجغرافي والظروف الاقتصادية في هنغاريا ، فان لها اهتماما خاصا بالتعاون - في حدود امكانياتها - مع الدول الأخرى القريبة أو البعيدة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة ومنع التلوث وتقليل الضرر الذي تم احدثه حتى الآن وحماية الموارد . ان خبرائنا المتخصصين ، يلعبون دورا هاما في التعريف ببرنامج مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة من أجل حماية البيئة . ان عددا من الاتفاقيات ذات الصلة والمستندة الى المصالح المشتركة يتم وضعها حاليا في اطار علاقات حسن الجوار . ونحن على استعداد لتطوير علاقاتنا وتعاوننا مع جميع الدول المهتمة بالمحافظة على الطبيعة .

اننا نرى أن أهمية مبادرة الاتحاد السوفياتي ، تتركز أساسا في أنها لا تؤكد على أهمية المشكلة بشكل عام فحسب ، وإنما أيضا لأنها تلتفت الانتباه الى العلاقة الوثيقة بين التعاون الدولي من أجل المحافظة على الطبيعة من ناحية وبين الجهود التي تبذل من أجل وقف سباق التسلح وزيادة وتحسين نتائج الانفراج من ناحية أخرى . وفي هذا الاطار ، فان مشروع القرار يركز على الحاجة الى ازالة النتائج الضارة الناجمة عن الأنشطة العسكرية .

ان نتائج استمرار سباق التسلح ، تتعارض مع البيئة الطبيعية للبشرية حتى اذا لم تكن هناك حرب أو حتى اذا كانت النزاعات في مناطق صغيرة . ان استخدام الأسلحة الجديدة وتجارب الاسلحة ، تؤدي دائما - مما لا شك فيه - الى تدهور الوضع البيئي . ان مخاطر التجارب النووية معروفة للجميع ، ولكن ليس في امكاننا الا أن نؤكد من جديد على الحاجة الى وقف تجارب التفجيرات الجوية نهائيا والى ابرام اتفاقية دولية بمشاركة جميع الدول النووية العسكرية ، تهدف الى حظر التجارب النووية في جميع البيئات .

وكذلك ، فان الخبراء العسكريين يوافقون على أن بعض أنواع أسلحة التدمير الشامل الجديدة والتي لا تخضع لاتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، يمكن أن تحكمها قواعد الطبيعة التي يمكن لتطبيقها أن يؤدي الى تدمير الحياة ، بما في ذلك البيئة البشرية أو أن يؤدي بالطبيعة الى الوصول لمرحلة لا فائدة منها بالنسبة للانسان لعشرات أو مئات السنين . ومن أجل المزيد من الوضوح يكفي أن نشير الى الأسلحة الاشعاعية والتي يعتبر استخدامها الحالي غير محظور من خلال اتفاقية دولية قائمة . ان النتائج المشكوك فيها للتدخلات العسكرية السابقة ، واضحة من خلال الدراسات التي تبين نتيجة استخدام تلك الاسلحة في مجال التصحر بالنسبة للدول النامية التي وقعت ضحية للعدوان الامبريالي .

وهناك ناحية أخرى للتكافل بين العمل البيئي ونزع السلاح ، فالجميع يعلم أن ايجاد حلول لمشكلات البيئة وهي من الشروط الأساسية للتنمية تتطلب النفقات الضخمة والاستثمارات الكبيرة التي تؤدي الى زيادة في تكلفة الانتاج . ومن الواضح أنه بالنظر الى ندرة الموارد المالية الضرورية للتنمية في عالم اليوم ، فان الاستثمارات الاكثر ضرورة تعاني من التأخير،

وقد تؤدي الى أوضاع يعني فشل العمل فيها الحاق ضرر لايعوض بالطبيعة . ولكن فقط من خلال استخدام الاعتمادات المحررة نتيجة لوقف سباق التسلح ، سيكون من الممكن تخصيص جزء أكبر من الموارد المالية والبشرية لأغراض نبيلة من بينها حماية وتحسين بيئتنا . وبهذه الطريقة وحدها وبالإضافة الى مواجهة المشكلات اليومية الملحة ، فانه في امكان الانسان أن يكرس الموارد الضخمة من أجل حل المشكلات بعيدة المدى ويجاد الحلول اللازمة من أجل وضع الأسس السليمة للمستقبل .

وبالتالي ، فان تقرير المجلس الادارى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى قدم الى الجمعية العامة ، صادق ان يقول :

” . . ان التنفيذ الناجح لأهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتعاون الدولي الفعال ، يمكن تحقيقهما من خلال سلام دائم وعادل في العالم ومن خلال التعايش السليبي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومستويات التنمية المختلفة ، ومن خلال تعزيز وتوسيع الانفراج الدولي ” .

ان وفد بلادى يرى أن حماية البيئة ليست فقط مسألة بيئية ، ان لها طابعا سياسيا لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح من أجل السلام والتقدم الاجتماعى ، وازالة الاستعمار . ان المحافظة على البيئة هى مهمة بعيدة المدى ، وان موضوع المسؤولية التاريخية للدول يظهر فى هذا الاطار . ان المشكلة لايمكن حلها الا من خلال التعاون بين الدول ، لأن وقف سباق التسلح يتطلب قرارات سياسية مشتركة ، فى حين أن استخدام الموارد الطبيعية يفترض التنسيق وتوفير الضمانات من أجل التنفيذ من خلال المؤسسات الملائمة والمزيد من الاتفاقات الدولية والمزيد من اللوائح والقواعد الوطنية الجديدة .

واننا لعلى يقين من أن التقدم العلمى والتكنولوجى ، يمكنه ويجب أن يهدف الى تحسين الطبيعة والمحافظة عليها . ان منظماتنا الدولية عليها دور هام تلعبه فى المحافظة على البيئة كشرط أساسى ومسبق للحياة البشرية . ان اعداد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقريرا بشأن الآثار الضارة لسباق التسلح بالنسبة للطبيعة ، وجمع آراء الدول فيما يتعلق بالاجراءات الممكنة من أجل المحافظة على البيئة على الصعيد الدولي ، كما اقترح الاتحاد

السوفياتي ، يمكن أن تكون لهما فائدة كبيرة وذلك من أجل التركيز على العمل المشترك الذي يمكن اعتماده في المستقبل .
وفي هذا الصدد فإن مشروع الميثاق العالمي للطبيعة المقترح من قبل زائير ، يعتبر خطوة هامة في هذا الاتجاه .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الكلمة الآن للسيد ممثل لوكسمبورغ الذي سيتحدث باسم الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

السيد ديدييه (لوكسمبورغ) (الكلمة بالفرنسية) : عندما قام رئيس زائير في ١٩٧٥ باتخاذ مبادرة أثناء حديثه في كينشاسا أمام الدورة الثانية عشرة للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة من أجل أن تضع تلك المنظمة ميثاقا عالميا للطبيعة ، فإن الدول الأوروبية التسع التي أشرف بالتحدث نيابة عنها أعربت عن تأييدها فوراً لهذا المشروع .
ان الدول الأوروبية التسع ، قد شجعت دائما الدراسات التي تستهدف تطوير وسائل المحافظة على الطبيعة ، وخاصة في اطار اتفاقية المحافظة على الأنواع المعرضة للانقراض التي عقدت في واشنطن ، واتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بشأن المحافظة على الطبيعة وعلى الموارد الطبيعية ، واتفاقية بون بشأن حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات المتوحشة . وهناك اطار أوروبي أوسع نطاقا ، وهو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، والذي يبحث بدوره مشاكل البيئة .

ولقد اعتمدت المجموعة الأوروبية في عام ١٩٧٣ أول برنامج عمل لها من أجل حماية البيئة ، وقد أعقب ذلك برنامج ثان في عام ١٩٧٧ ذات طبيعة مماثلة ، وهذا البرنامج يتضمن ، في عدة أمور ، اتخاذ تدابير لمكافحة تلوث المياه والهواء ، وكذلك خطوط رائدة من أجل حماية الطيور في داخل المجموعة الأوروبية .

وبمناسبة الدورة الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أعلن وفد زائير بأنه يمكن النظر الى أهداف الميثاق على أنها مكملة لأهداف الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة . وأود أن أقول ان الدول التسع ترى انه من المستطاع اعداد مشروع الميثاق والتأكيد على بعض النواحي الهامة التي تنطوى عليها الاستراتيجية العالمية لصيانة الطبيعة . ولم تبدأ اليوم فقط الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية بالاعتراف بأهمية صيانة الطبيعة والمنافع التي تعود من ذلك فان انضمامها لعدد من الاتفاقيات الاقليمية والدولية دليل على هذا الاهتمام .

كذلك ، فان اهتمامنا بهذا الموضوع يتجلى في القوانين الوطنية التي سنتها كل دولة عضو في هذه المجموعة .

وفي هذا الاطار ، فاننا نقبل مبدأ السيادة الداعمة على الموارد الطبيعية ، ولكننا نود أن نذكر بأنه يجب ممارسة هذا المبدأ في نطاق مبادئ القانون الدولي . ان الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية توافق على الاجراءات المقترحة الواردة في مشروع القرار A/35/L.8/Rev.1 وبالأخص على أن يقوم الأمين العام لمنظمتنا بالاتصال بالدول الأعضاء للحصول على وجهة نظرهم وملاحظاتهم حول اعتماد الميثاق العالمي . كذلك ، فمن الواضح أن تعاون وتوصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية تشكل مساهمة كبرى .

ان الدول التسع تلتزم بايلاء كل الاهتمام لهذا الموضوع منذ هذه اللحظة ونود أن نؤكد للأمين العام استعدادنا للتعاون الكامل معه حتى يستطيع أن يقدم الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة بناءة من شأنها أن تسهم بالتأكيد في احراز تقدم ملموس في مجال صيانة الطبيعة والموارد الطبيعية .

السيد كليشان (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية يولي اهتماما كبيرا بالبند الذي ندرسه بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي في الدورة الحالية للجمعية العامة وعنوانه " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال العاصرة والمقبلة " . حيث أن هذه مشكلة من أهم المشاكل في الاطار الوطني والعالمي .

ويمكن التطرق لهذه المشكلة من عدة زوايا . ومن أسبابها الأساسية في الوقت الحاضر استخدام متزايد للموارد الطبيعية مما يؤدي الى تناقصها ان أن كثيرا منها غير قابل للتجدد . وأيضا لأن ثمة تزايد هام في تلوث البيئة الطبيعية . وبناء على حسابات الاخصائين في علوم الأرض يمتص جوها وحده مئات ملايين الأطنان من غاز ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النتروجين وغيرها من المواد الضارة . ان تلوث الهواء والماء والتربة أيضا من خلال النفايات الصناعية له أثر ضار على العديد من المنظومات البيئية وتدهور ظروف الانسان المعيشية له أثر لا يمكن تصحيحه على الصحة . كذلك أصيبت البيئة الطبيعية بضرر بالغ نتيجة للنشاط العسكري والسباق النووي والتجارب النووية في الجو . وأحدث مثال لذلك هو التجربة النووية القوية التي أجرتها الصين هذا الشهر والتي مازالت سحبها الاشعاعية في الوقت الحالي تهدد صحة سكان دول عديدة تمر فوق أراضيها .

ان الاستغلال الضار والمفرط لثروات الأرض قد تسبب في خسارة هائلة للطبيعة يتعذر تعويضها ومردها الأعمال الخاصة والنظام الاقتصادي الرأسمالي وأيضا استغلال الاحتكارات، والشركات الكبرى في الدول الغربية للموارد الطبيعية للبلدان النامية بدون أي رقابة . وبهذا الصدد فان مسوغ الربح يستبعد أي تصرف مقتصد نحو الموارد الطبيعية أو أي اهتمام بالمحافظة عليها وتجديدها للأجيال العاصرة والمقبلة . ان الشركات عبر الوطنية تنقل أعمالها " القذرة " بالمعنى الحقيقي والمجازي لهذه العبارة من الدول الرأسمالية المتقدمة النمو الى الدول النامية . والظروف اللازمة للعلاقة المثلى بين البشرية والبيئة يحققها نظام الانتاج الاشتراكي القائم على الملكية العامة لوسائل الانتاج وأدواته . ويتنظيم وسائل الانتاج المادي بما يحقق الوفاء باحتياجات العاملين ويضمن المجتمع الاشتراكي في الوقت ذاته التزام موقف يتميز بالمسؤولية البالغة ازاء البيئة الطبيعية .

وفي بلادنا ، فان هذه النشاطات تجد أساسها في أحكام الدستور وأقتبس من المادة
الثامنة عشرة منه ما يلي :

” انه لتحقيق مصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة تتخذ جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية التدابير اللازمة لحماية الأرض وجوفها وموارد المياه ، والبيئة النباتية والحيوانية
واستخدامها استخداما علميا ورشيدا للحفاظ على نقاوة الماء والهواء وضمان تكاثر الثروة
الطبيعية وتحسين البيئة البشرية ” .

وفي هذا الصدد ، تولى أهمية خاصة للأرض كأساس للإنتاج الزراعي كله وهو بدوره أساس كل
حياتنا ، وكذلك فان المادة الثانية عشرة من الدستور تنص على :
” أن على المزارع الجماعية ، ومستخدمي الأرض الآخرين الالتزام بموقف مقتصد نحوها
والعمل على زيادة خصوبتها ” .

كما أن الدستور يشتمل كذلك على مادة خاصة تلزم كل أعضاء المجتمع بالتعامل بعناية مع
البيئة . وان المادة ٦٥ من الميثاق تنص على :
” ان على مواطني جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية حماية الطبيعة والحفاظ
على ثروتها ” .

وعلى أساس هذه المبادئ الدستورية ، لدينا أنظمة تشريعية واسعة مطبقة تحدد وتنظم طرق
حماية استخدام الأرض وجوفها ومياهها وغاباتها وزراعاتها ، وبيئاتها الحيوانية والنباتية .
ولقد أدى كل ذلك الى نتائج ايجابية تشهد بها تجربة جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية . كذلك فقد اعتمدنا مجموعة من التدابير العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية كما
اتخذت اجراءات أخرى تستهدف الوقاية من أي تهديد محتمل بتلوث البيئة وإزالتها ، وتنص على
استخدام الثروات الطبيعية بأفضل طريقة رشيدة . وهذه التدابير جزء لا يتجزأ من خطة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وهي تنفذ بمشاركة نشطة من جانب منظمات الدولة والمنظمات العامة
ومن جانب المواطنين أنفسهم .

ولقد أسقطت الجمهورية تنبؤات خاصة بالتغيرات المحتملة في البيئة الحيوية نتيجة للتطور في فروع الاقتصاد المختلفة حتى عام ٢٠٠٠ ، ووضعت أيضا تنبؤات تتعلق بالاستخدام الرشيد للمصادر الفردية للموارد الطبيعية والحفاظ عليها . وسوف يوجد ذلك الشروط الملائمة التي تهيئ لنا التخطيط المناسب لمختلف المواقع ووضع مشاريع لها وتعميرها .

(السيد كليشان ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

اننا نبذل كذلك جهودا واسعة من أجل استصلاح الأراضي ، وخاصة في منطقة بولييزي
في بيلوروسيا ، ولقد كانت هذه المنطقة من قبل منطقة مستنقعات . والآن ، هناك بدلا من
المستنقعات ، مزارع جماعية واسعة النطاق متخصصة في تربية الماشية على مستوى صناعي . ان جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، توفر الآن ربع انتاجها الزراعي السنوي ، ولقد بذلت جهودا
ناجحة لاعادة زراعة مواقع المناجم التي نفذ ما بها ، والحفاظ على الموارد الخشبية وزيادتها ،
وتحسين أنواع الأخشاب المنتجة . كذلك فاننا نعمل على حماية مصادر الثروة المائية في جمهوريتنا
وعلى حماية البيئة والثروة الحيوانية . ونعطي اهتماما خاصا لعمليات منع التلوث واعادة تنقية المياه
في المنشآت الصناعية المختلفة .

ان الأهمية التي نوليها لحماية البيئة ، تؤكدها زيادة المخصصات لتحقيق ذلك . ولقد
خصص في الخطة الخمسية الحالية لتدابير حماية البيئة بما في ذلك زيادة خصوبة الأرض ما يزيد على
بليون روبل . وفي الوقت نفسه ، فمن الواضح أن حماية البيئة أمر مستعجل اذا ما عنيت بها دولة
واحدة أو مجموعة فقط من الدول ، حيث لن يمكن عندئذ المحافظة على نقاء الجو والأرض والمحيطات .
ان هذه المهمة لا بد أن تقع على عاتق جميع الدول بلا استثناء . ونحن مقتنعون أنه بالنية الحسنة
وبالموضوعية يمكن حل هذه المشكلة ، آخذين في الاعتبار مختلف الظروف الموضوعية .

وعند الترحيب بالمشاركين في الاجتماع الاوروبي عالي المستوى بشأن التعاون من أجل
حماية البيئة والذي عقد في جنيف في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، فان السيد بريجينيف السكرتير
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الاعلى
أوضح :

" اننا لا نقوم فقط ببرامج واسع لحماية البيئة والاستخدام الأمثل لمواردها فسي

بلادنا ، ولكننا نتعاون بشكل نشط - ونحن مستعدون لتنمية هذا التعاون - مع دول

أخرى لحماية البيئة " .

ومن المفهوم أن مثل هذه المهمة الجوهرية ، كحماية بيئة الأرض للأجيال الحالية والمستقبلية ،
يمكن القيام بها بصورة فعالة شريطة وجود تعايش سلمي بين الدول ، ووجود انفراج وخفض مستمر
ووثابت للتوتر الدولي ، وعلى أساس أن سباق التسلح قد انتهى وتحقق نزع السلاح وهذا هو ما قاله
بكل اقتناع ممثل الاتحاد السوفياتي في كلمته اليوم .

ويجب على العالم بأسره أن يكافح وأن يدين الأعمال فير المعقولة لقوى الامبريالية والهيمنة التي تجتهد لتخريب الانفراج . فلقد انطلقت هذه القوى في سياسة خاطئة بزيادة سباق التسلح مما يضاعف من خطر نشوب حرب نووية ستكون لها آثار مأساوية على الكوكب بأسره . ان سباق التسلح ، يضر بالطبيعة ضررا بالغا . ونحن نعرف أن الانتاج المتزايد لبعض أنواع الأسلحة الأكثر تعقيدا وبصفة خاصة أسلحة التدمير الشامل ، تصعبه عادة زيادة في المخلفات الضارة التي تلوث الماء والجو والأرض .

ان نقل وتخزين كميات هائلة من الأسلحة الجديدة ، يشكل خطرا كبيرا . ولقد اشير الى حوادث عديدة في السنوات القليلة الماضية لطائرات حربية كانت تنقل أسلحة نووية . وهناك حادثة أخرى رهيبه حدثت أثناء انعقاد هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، حيث انفجر صاروخ نووي من طراز تيتان في ولاية اركنساس بالولايات المتحدة ، تبلغ قوته النووية سبعمائة مرة قوة القنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة على هيروشيما . وبالإضافة الى ذلك فان لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ في الكونغرس الأمريكي ، كما ذكرت النيويورك تايمز مؤخرا ، كشفت أن نظام الدفاع لأمريكا الشمالية وحده ، في فترة عام ونصف من كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ حتى حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، قد سجل ١٥١ حادثة خطيرة لانذارات عسكرية وكذلك ٣٧٠٣ حادثة أخرى ، ثبت أنها زائفة ولكنها مع ذلك أدت الى رفع درجة الاستعداد العسكري من جانب القوات المسلحة الأمريكية . ان مثل هذه الحوادث كان يمكن أن تؤدي الى بدء حرب نووية بما يترتب عليها من آثار وبصفة خاصة على البيئة .

ان خطر التلوث المترتب على تطوير الدول الغربية لبرامج جديدة لانتاج الأسلحة الكيميائية ، كبير جدا . ففي الشهر الماضي مثلا ووفق في الولايات المتحدة على مشروع قانون يخصص مبالغ هائلة لتجديد وتوسيع ترسانة الأسلحة الكيميائية . ان الدوائر الامبريالية الأمريكية لا تقتصر في ذلك على دولتها فقط ولكنها تفرض على حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي أن تضع أسلحة التدمير الشامل فوق أقاليمها مما يعرضها لخطر التلوث .

ان سباق التسلح عبء هائل على البشرية . ففيما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٨ فقط زاد الانفاق العسكري للبلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي بمقدار ثلاث مرات . ولكن حتى هذه

هذه الزيادة الهائلة لا تشجع شراة المبراليين التي لا قرار لها . وتحت ضغط من البنجاجون ، بدأت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٧٨ برنامجا لمزيد من التسليح والتحديث لأسلحتها ينطوي فترة ما بين ١٠ و ١٥ سنة ويبلغ إجمالي تكلفته ٨٠ بليون دولار . وهناك خطط تفرض على أوروبا لوضع الصواريخ الأمريكية متوسطة المدى والمزودة برؤوس نووية ، كما يوجد خطر مستمر بسبب تصنيع سلاح النيوترون .

وليس من الصعب أن نتصور مدى التقدم والتحسين اللذين يمكن أن يحدثا في ظروف المعيشة المادية للشعوب وخاصة في مجال حماية البيئة ، اذا ما نجحنا في تحويل هذه المبالغ الهائلة المكرسة لسباق التسليح اليوم واستخدمناها في الأفراض السلمية وأفراض التنمية . ان سباق التسليح لا يبتلع فقط مصادر الثروة المادية الهائلة وانما يأخذ أيضا في فروع انتاج الاسلحة بجهود جيش من العلماء والباحثين والمهندسين وملايين العاملين ذوي الكفاءة العالية الذين تحتاج اليهم أفراض السلام .

وأخيرا فان سباق التسليح يضر بالطبيعة ، انه لا يفسد فقط جو الارض ولكنه يسمم — العلاقات بين الدول . انه يؤدي الى شكوك متبادلة وعدم ثقة متبادلة كذلك . ولذلك فانه من الصعب أن نجد فرصة لاتخاذ اجراءات مشتركة من قبل الدول . انه من الضروري ان توحد الدول جهودها في بحث امور تتعلق بالطبيعة العالمية ، وهذا هو ما تحتاجه حماية البيئة .

ولذلك فان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تعتبر أن على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تركز اهتمام الدول الاعضاء في الأمم المتحدة على الآثار المتساوية التي ستلحق بالانسان وبيئته اذا ما نشبت حرب استخدمت فيها الأسلحة النووية وأسلحة أخرى من أسلحة التدمير الشامل . ان سباق التسليح الجارى بما في ذلك تجارب الأسلحة من الانواع المختلفة ولاسيما الأسلحة النووية وتراكم المواد الكيميائية السامة ، يضر ضررا بالغا بالبيئة الانسانية ويؤثر تأثيرا سلبيًا على عالمي النبات والحيوان ، كما أن سباق التسليح يستوعب موارد مادية وذهنية ويبعدنا عن علاج المشكلات الملحة المتعلقة بحماية البيئة .

ومما يفيد في تنفيذ برنامج حماية البيئة ان تتبع وتحترم الاتفاقات والمعاهدات الدولية القائمة والمتعلقة بحماية البيئة ، مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة حظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية في الجو وفي قاع البحار والمحيطات ، واتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدبير تلك الأسلحة ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التفجير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، والاتفاقية الخاصة بتلوث الجو عبر الحدود وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية طرف فيها .

ونحن مقتنعون بأن تنفيذ هذه المهمة سوف ييسر اعتماد تدابير عاجلة للحد من خطر الحرب ، وبصفة خاصة ابرام معاهدة دولية بأسرع ما يمكن بشأن الحظر العام والكامل لجميع تجارب الأسلحة النووية ، وكذلك ضرورة تحقيق اتفاق بين الدول النووية من أجل وقف أية أنواع من التفجيرات النووية لمدة عام اعتباراً من تاريخ يتفق عليه كما هو منصوص عليه في الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والمعرض علينا في الدورة الحالية للجمعية العامة والمتعلق ببعض التدابير العاجلة للتقليل من خطر الحرب .

ان الاقتراحات الواردة في مذكرة الاتحاد السوفياتي المعروضة على الدورة الحالية والمعنونة من أجل السلام ونزع السلاح ومن أجل توفير ضمانات للأمن الدولي ، ذات أهمية بالغة من أجل تدعيم السلام الدولي ، وقد جاءت في أوانها . كذلك فانه من الضروري ان يخفض المخزون من الأسلحة النووية حتى يتم القضاء عليها بشكل نهائي والعمل على تهديد وخفض الاسلحة الاستراتيجية وتدعيم نظام منع انتشار الاسلحة النووية وحظر الاسلحة الكيميائية وحظر اسلحة التدبير الشامل الجديدة وخفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ووقف سباق التسلح على أساس اقليمي وخفض الميزانيات العسكرية ، وغيرها من الاقتراحات المماثلة .

ويرى وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار الذي قدمه الاتحاد السوفياتي بشأن المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، سوف يسهم الى حد كبير في تحقيق نتائج فعالة في العمل المشترك من جانب جميع الدول من أجل توفير حماية الطبيعة .

ونحن نرغب في أن تعلن الأمم المتحدة بصفة رسمية المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، وكما تقضي كلمات مشروع القرار ، فانها تحت الدول :
” حرصا على مصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة ، على ابداء الاهتمام الواجب واتخاذ التدابير ، بما فيها التدابير التشريعية اللازمة ، لحفظ الطبيعة وعلى تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ” . (A/35/L.7)

اننا نؤيد كذلك الاقتراح الذي ” يرحو من الأمين العام أن يعمد ، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الى اعداد تقرير عن الآثار الضارة لسباق التسلح على الطبيعة ، وان يستطلع آراء الدول بشأن التدابير الممكن اتخاذها على الصعيد الدولي لحفظ الطبيعة ” . (المرجع السابق) ومن ناحيتنا ، وحيث أننا أعضاء في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فاننا سوف نقدم من جانبنا اسهامنا في ايجاد حلول لمهمات هذه المنظمة في الحفاظ على الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ولابعاد خطر الحرب عن حياة البشرية .

ونحن ندعو جميع الوفود الى تأييد مشروع القرار A/35/L.7 ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية من بين مقدمي هذا المشروع .

ويود وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أن يؤيد أيضا مشروع القرار الخاص بصياغة ميثاق عالمي للطبيعة والوارد في الوثيقة A/35/L.8/Rev.1 والذي قدمه وفد زائر اليوم .

السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : ان وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يرحب بالمناقشة التي تدور في الجمعية العامة بشأن البند الذي طرحه الاتحاد السوفياتي والمعنون ” المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ” .

ان الفكرة التي تكمن وراء هذا البند ، تتماشى تماما مع أهداف الأمم المتحدة ، ان ان الهدف هو تعزيز التعاون الدولي لخدمة البشرية . ان مهمة الحفاظ على الطبيعة ، هي مسألة تزداد أهميتها ، وقد ظهر ذلك في المناقشات العامة من قبل عدد كبير من الدول وبشكل خاص من قبل الدول الافريقية . ونحن نرى ان الطبيعة كما هي الآن وكما ستكون في المستقبل ، هي أساس لا غنى عنه لوجود البشرية بالنسبة للعلوم والثقافة والرياضة وغيرها . فالبيئة الطبيعية هي الآن

وستظل المصدر لجميع الأنشطة ، بل والمصدر الفريد للمتعة والراحة بالنسبة للبشرية . وما من شك في ان الخطر الذى يهدد الطبيعة يزداد يوماً بعد يوم . ان تدخل الانسان قد أدى الى تغييرات عميقة في الطبيعة وأدى الى حدوث تغييرات سلبية وخطيرة في الماضي . ولقرون طويلة ، فقد كان هناك استغلال كيميائي للغابات وقد أدى ذلك الى حدوث خلل في التوازن الطبيعي ، والى تآكل التربة ، وفي التحليل النهائي أدى الى صحارى خالية من الماء والانهار .

وفي وقتنا الحالي ، فاننا نرى ان عمليات التصنيع والنقل والاسكان البشرى لا تؤدي فقط الى تلوث البيئة الطبيعية والى حدوث درجة خطيرة من الضجيج والضوضاء ، بل انها في الواقع تؤدي بالاضافة الى ذلك الى انتهاك لدورة العناصر البيولوجية . فعندما تجرى التجارب على الاسلحة النووية والاسلحة الكيميائية واسلحة التدمير الشامل وغيرها من الاسلحة وعندما يتم تخزينها وعندما يحدث خطأ ما فانه يترتب على ذلك حدوث الضرر المباشر بالبيئة الطبيعية بالاضافة الى آثارها فيما لو تم استخدامها في الحروب . وفي هذا الاطار يمكننا أن نذكر بحرب فييت نام حيث تم القيام بما يسمى بنزع اوراق الشجر باستخدام الوسائل الكيميائية العسكرية التي لم تضر فقط بالآلاف السكان بل اضررت بالزراعة أيضا لسنين طويلة ، وأدت بالاضافة الى ذلك كله الى تآكل التربة ، وقد تسبب ذلك عن خلق المناخ المناسب لحدوث الفيضانات المدمرة التي تلت ذلك .

ان تزايد هذه المخاطر التي تهدد البيئة الطبيعية أدى بالدول الى اعطاء اهتمام متزايد لمشكلة البيئة الطبيعية وتأثيرها على مشكلة التنمية . لقد ازدادت باستمرار الخطوات التي يتم اعتمادها على الصعيد الدولي من أجل معالجة مثل هذه المشكلة . وعلى سبيل المثال ، فانه في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بموجب القانون الخاص بحماية البيئة ، تمكنا من تحقيق النجاح في المحافظة على نوعية المياه ، وتخفيض الضباب ، والاستخدام الحكيم والمفيد للأراضي المتوفرة ، وكذلك تدوير النفايات .

وبالإضافة الى ذلك ، فان خطوات أخرى تتخذ من أجل تخفيف الضغط على الصرف الصحي ، وتخفيض الضوضاء . . . الخ ، وتبذل ايضاً جهود من أجل إعادة معالجة المناجم والمحاجر . لقد تم حل بعض هذه المشكلات على الصعيد الوطني . ولكن ، ظهرت مشكلات أخرى بالنسبة للمحافظة العامة على البيئة الطبيعية ومعالجتها وتحسينها . ولكن هذه المشكلات لا يمكن حلها إلا اذا كان هناك تعاون دولي وثيق . وهذا ينطبق مثلاً على مسألة الحفاظ على الموارد المائية واستخدام الجو والفضاء ومحاربة التصحر الى غير ذلك . وفي ظل مناخ الانفراج السياسي في السبعينات تمكنا من الوصول الى ظروف ملائمة تسمح باتخاذ التدابير الدولية . واسمحوا لي أن أذكر ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي أنشئ في ذلك الحين ، والذي أصبح أداة فعالة للمحافظة على البيئة الطبيعية ، ويسهم مساهمة بناءة في التعاون الدولي .

ان التوقيع على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، أدى الى النجاح في عقد مؤتمرات أوروبية لحماية البيئة على أعلى المستويات ، وابرام اتفاقيات بشأن التلوث الجوي الذي يتجاوز حدود الدول . بالإضافة الى اعتماد اعلان عن استخدام التكنولوجيا النظيفة ، وكذلك إعادة معالجة المخلفات واستخدامها .

وكنتيجة للخطوات التي أتخذت للحد من سباق التسلح وابرام اتفاقات تحظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في قاع البحار في عام ١٩٧١ ، استطعنا أن نحمي ثلثي سطح الأرض ، من نتائج سباق التسلح ومن الآثار الضارة الناجمة عنه .

ان اتفاقية ١٩٥٩ تعني أن قارة بأكملها سوف تستخدم فقط لأغراض سلمية ، وبالتالي ، لأغراض لا تؤدى الى تعريض الطبيعة للخطر .

ان الاتفاقية التي تحظر التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، لعام ١٩٦٣ ، أدت الى انخفاض ملموس في التلوث الاشعاعي للبيئة . واسمحوا لي أن أقول أيضا أنه - في منطقة برلين - منذ عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٩ ، انخفض تركيز الاسترونسيوم الاشعاعي في اللبن بنسبة الثلث ، بالمقارنة بما كان عليه من قبل .

ومن المسائل الهامة بالنسبة لحماية البيئة الطبيعية . تلك الاتفاقية التي اعتمدت بشأن عدم استخدام التكنولوجيات الضارة . ولكن هذه الاتفاقية تهدف ، في الواقع ، الى عدم استخدام وسائل محددة في الحروب .

ان المشكلات التي تنجم عن سباق التسلح ، التي تهدد البيئة الطبيعية ، ما زالت قائمة . ان تناقض سباق التسلح مع المصالح الحيوية للبشرية مسألة مسلم بها . ان سباق التسلح لا يقلل فقط من أمن الدول ويحرم البشرية من موارد ضخمة يمكن أن تتركس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بل انه - بالاضافة الى ذلك - يؤدي الى خطر حقيقي على البيئة الطبيعية . ويظهر هذا الخطر على شكلين . أولا - ان سباق التسلح يؤدي مباشرة الى الحاق الضرر بالبيئة الطبيعية . ثانيا - عندما يكون هناك سباق للتسلح ، يكون من المستحيل توفير الموارد والاعتمادات اللازمة لحماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها وتحسينها . هذه حقيقة ظهرت في التقارير الاخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للشمانينات . وهي واردة في الوثيقة (UNEP/GC.8/3).

وعلى سبيل المثال ، سوف يكون بالامكان أن نمنع الكثير من هذه الآثار الضارة اذا استطعنا أن نبرم اتفاقية بشأن حظر جميع أشكال التجارب النووية وكذلك الاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيميائية والاشعاعية . ومما لا شك فيه أن أثرا مفيدا للبيئة البشرية والطبيعية سوف ينجم عن مثل هذه الخطوات الضرورية الهادفة الى وقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيض المخزون منها ، وحظر استحداث أسلحة نووية جديدة ومنظومات جديدة من أسلحة التدمير الشامل .

ان الأموال التي يمكن توفيرها من جراء ذلك ، يمكن أن تستخدم في العمل بعيد المدى في عملية ضمان وجود البشرية . ووفقا للحسابات الدولية ، فان حوالي ثلث الانظمة النووية MX الامريكية المخطط لها ، والتي تكلف ما لا يقل عن ٣٣ بليون دولار امريكي ، سوف تكون كافية لتمويل برنامج دولي للحفاظ على نقاء الهواء الذي يكلف ٥ بليون دولار امريكي ، وتوفير مياه الشرب

النقية لبلليون نسمة في المناطق الريفية ، و ٢٠٠ مليون نسمة في المناطق الحضرية في الدول النامية ،
ونذلك ، يتكلف ٤ بليون دولار أمريكي وكذلك تطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، تتكلف ٣ بليون
دولار أمريكي .

ان هذه الأرقام وحدها تبين المشكلات التي يمكن حلها اذا استطعنا أن نضع حدا لسباق
التسلح وتخفيض الميزانيات العسكرية للدول النووية والدول الهامة الأخرى .
ينبغي علينا ألا نخفل عن حقيقة أن سباق التسلح يقلل من امكانيات التعاون العلمسي
والتكنولوجي الهادف الى الحفاظ على البيئة ، ان أن سباق التسلح يهدد الانفراج السياسي ،
ويخلق جوا يتنافى مع التفهم الدولي .

ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يهتم اهتماما خاصا بالحفاظ على البيئة، وذلك للأسباب الأساسية التالية .

ان كثافة سكاننا - وهي ١٥٧ نسمة للكيلومتر المربع - يعني بأنه لا بد لنا أن نستخدم استخداما واعيا المساحة الضيقة للبيئة الطبيعية ؛ وهذا يعني بأن أى ضرر يمكن تجنبه يجب أن نتجنبه . وبالإضافة الى ذلك ، نرى في وسط أوروبا أكبر تكديس للأسلحة من شأنه تهديد لحد له لبيئة هذه المنطقة . وبالتالي ، فان شعب بلادى يهتم اهتماما كبيرا في الحصول على التأييد الأكبر لتدابير وقائية دولية من أجل الحفاظ على البيئة ؛ كما يهتم اهتماما كبيرا في التنفيذ الفعلي لمثل هذه التدابير .

ولجميع هذه الأسباب ، فقد قررت الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن تشارك في تقديم مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة والوارد في الوثيقة 7 A/35/L.

وختاما ، فان وفد بلادى يود أن يؤكد بشكل خاص على أن مشروع القرار هذا يغطي كافة القضايا ذات الصلة بمسألة حماية البيئة . أى أنه يأخذ في الحسبان النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والأخلاقية . وان الأهداف التي يسعى اليها هذا المقترح تتماشى مع المصالح الحيوية لجميع الشعوب والدول . ونأمل بأن مشروع القرار هذا سوف يحظى بالدعم الواسع فيما بين الوفود الحاضرة هنا ، واننا سوف نتمكن من البدء فوراً في تنفيذه .

السيد كيوسيرا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد رحبت بادراج بند في جدول أعمال الدورة الحالية بعنوان " المسؤولية التاريخية للدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة " ، وهو البند الذى طرحه الاتحاد السوفياتي على الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان موقفنا بالنسبة لهذه المبادرة البناءة والمفيدة مامن شك قد عبر عنه وزير خارجية جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية في بيانه أثناء المناقشة العامة ، عندما قال :

" ان بحث هذا المقترح الهام بحثا وافيا واعتماد القرارات المناسبة سوف يخدم

قضية السلام ويشجع روح الانفراج ويسهم في تنمية تعاون دولي بناء ومثمر " . (A/35/PV.18)

وهنا يكمن الغرض الأساسي من مشروع القرار المقدم وكذلك الهدف النبيل من وراء مناقشتنا .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية هي من بين الدول التي وضعت برنامجا ضخما لحماية الطبيعة ، وهو برنامج يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة دولتنا فيما يتعلق بالبيئة . واننا نقوم بجهود منتظمة في حدود امكانياتنا من أجل تحقيق العلاقة الممكنة بين نشاطنا في مجال الصناعة والمجالات الاخرى ، من ناحية ، والطبيعة ، من ناحية أخرى ؛ وهذا من أجل المحافظة على الاستقرار الايكولوجي في المجالات الاكثر أهمية . وطبقا لمبادئ سياستنا الخارجية ، فاننا نركز على تطوير التعاون الدولي المتبادل الفائدة والضروري . ونحن نشارك مشاركة نشطة في أعمال برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة والمحافل الدولية الأخرى التي تبحث مشاكل حماية وحفظ الطبيعة .

ولكن هذا الجانب ، على أهميته ، لا يشكل الا جانبا واحدا من المشكلة . فنحن نشعر الآن بقلق متزايد من جراء النتائج الضارة التي قد تلحق بالطبيعة بوجه عام وبمواردها الحيوية والطبيعية بسبب سباق التسلح المستمر ، والاستعدادات العسكرية ، وتجارب واستحداث أسلحة خطيرة للغاية ، وبوجه خاص الأنشطة العسكرية المباشرة التي تقوم بها الدول . وهذه هي الأمور التي يلفت نظرنا اليها مشروع القرار السوفياتي .

وعلى ضوء هذه القائمة الطويلة غير الكاملة حقا التي تبين النتائج الخطيرة على الطبيعة من جراء التسلح . وقد أشار اليها بالفعل اليوم ممثل الاتحاد السوفياتي وغيره من الممثلين . وهي كلها أسباب تدعونا الى الشعور بالقلق العميق ، وهي أسباب نشارك المجتمع الدولي بأنها واضحة للغاية ؛ لأنه في عالم اليوم ، وفي زمن السلم ، فان التسلح والاستعدادات العسكرية تتسبب في الحاق أضرار بالغة ، ربما تكون لارجعة فيها ، للطبيعة وللإنسانية . ان هناك سلسلة من الحقائق المزعجة تثبت أن تطوير ونتاج الأسلحة من كافة الانواع ، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل ، وأيضا الأسلحة التقليدية - واستخدامها الفعلي في نزاع مسلح ، كل هذا من شأنه أن يؤدي الى نتائج بالغة الخطر في الوقت الحاضر .

وفي هذا الصدد ، يجب أن نستعي الانتباه أيضا الى الآثار الضارة للصناعة العسكرية ، ونتاج مختلف الاسلحة ، والمواد النووية ، والمواد الكيماوية وغيرها من المواد ، وكذلك استخدامها وتخزينها . وطبقا للمعلومات المتوفرة لدينا ، فانه ، على سبيل المثال ، في المجرى الأسفل لنهر الراين ، ونتيجة لتلوث المياه من قبل المؤسسات الصناعية ، التي تتميز غالبيتها بطابع عسكى ، يمر في هذا المجرى الأسفل كل سنة ٠٠٠ ٢٠ ١ طن من الحديد ، ٨٥ طنا من الزئبق ، ٠٠٠ ١ طن من الزرنيخ ، بالاضافة الى مواد سامة أخرى من شأنها تدمير الحياة بأكملها في المجرى المائي هذا ، وكذلك الحياة القائمة بالقرب من مصب هذا النهر .

وفي الامكان الاشارة الى أمثلة كثيرة من هذا النوع؛ فان الانتاج لأهداف عسكرية ، والصناعة العسكرية تلحق أضرارا خطيرة بالطبيعة في كوكبنا ؛ وتؤدى الى تلوث التربة والمياه والجو ؛ فضلا على أن ذلك يمثل تهديدا متزايدا لعالم النبات والحيوان .

وكما هو معلوم ، فانه نتيجة لنشاط الانسان ، بما في ذلك مختلف أشكال الأنشطة العسكرية ، أصبح حوالي ٢٠٠ نوع من الطيور وأكثر من ١٠٠ نوع من الثدييات معرضة للانقراض . وهذا الخلل الذى لارجعة فيه ينتج أساسا من الاستعدادات العسكرية للدول .

ان تجارب الأسلحة النووية بما فيها التجربة الأخيرة التي قامت بها جمهورية الصين الشعبية في الفضاء ، وهي تجربة تستحق الادانة تواصل تسميم جو كوكبنا ، وتسبب سقوط المواد المشعة مما يهدد حياة الانسان ، وتلويث القارات والمحيطات بالمواد المشعة ومن بينها مواد لها عمر نصفي اشعاعي طويل .

ان المخلفات الصناعية التي يضاف اليها نفايات الصناعات العسكرية الى حد كبير تؤدي الى زيادة مستمرة في كمية ثاني أوكسيد الكربون ، الذي يؤدي بالتالي الى زيادة كثافة الأشعة فوق البنفسجية في طبقات الجو العليا ، وهذا يسبب أضرارا لا يمكن تداركها . ان الأضرار الوراثية والأضرار الأخرى التي يعاني منها الانسان والكائنات الحية الأخرى تشكل تهديدا خطيرا .

اننا نشعر بقلق بالغ بسبب ازدياد الآثار الضارة القائمة سواء في مجال الانتاج أو تلك الأكثر خطورة الناجمة عن وسائل الحرب الحديثة بما في ذلك الصواريخ النووية ، والتي دون أى سيطرة عليها ، هي خطر مباشر ليس على الطبيعة فقط وانما على السلام الدولي أيضا .

وأثناء بحث موضوع مسؤولية الدول التاريخية في حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، لا يمكن تجنب الاشارة الى النتائج الوخيمة للعدوان الأمريكي ضد شعب فييت نام الشقيق والسدول الأخرى على مدى سنوات خلال ما يسمى بحرب الهند الصينية الثانية . لقد دمرت بالكامل أو بشكل جزئي موارد طبيعية كبيرة ومساحات ضخمة من الغابات نتيجة الاستخدام الهائل للأسلحة الكيميائية ومبيدات الأعشاب وغيرها من الأسلحة التقليدية . لقد ألقى على أرض فييت نام خلال هذا النزاع ١٤ مليون قذيفة ، وطبقا للإحصاءات فان سد حفرة واحدة ناتجة عن انفجار قنبلة تزن ٢٤٠ كيلوجرام تحتاج الى تحريك ٦٧ مترا مكعبا من الأرض ، واستخدام حوالي ٥٠٠ ساعة من العمل الانساني ، هذه الأمثلة تظهر بوضوح الآثار الخطيرة التي يمكن أن تقع على الطبيعة بالاضافة الى المعاناة الانسانية من الاستخدام واسع النطاق لوسائل الحرب الحديثة .

والآن وحيث يوجد ٤ هيكتارا من الغابات الاستوائية التي تشكل المصدر الرئيسي للأوكسجين على كوكبنا تموت كل دقيقة ، من هذا يبدو واضحا أن موضوع الحفاظ على الطبيعة على كوكبنا يجب أن يكون محل اهتمام دول العالم لكي تتحمل مسؤولياتها التاريخية ازاء هذا الموضوع ، كما يظهر في مشروع القرار المقدم من قبل الاتحاد السوفياتي .

وفي كل هذه الظروف ، فان كلا منا يجب أن يفهم تماما أهمية التدابير التي تؤدي الى خفض سباق التسلح ونزع السلاح ، وبصفة خاصة كل اتفاق دولي في هذا المجال بدءا من معاهدة موسكو عام ١٩٦٣ بشأن حظر التجارب النووية في الفضاء وفي الفضاء الخارجي ، وتحت الماء وحتى معاهدة حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى التي أبرمت عام ١٩٧٧ (قرار ٧٢/٣١) حيث لعب كل منها دورا هاما للغاية في اطار حفظ البيئة . وليس هناك شك في أن الكفاح من أجل حماية البيئة وطيد الصلة بالكفاح من أجل قضية نزع السلاح وتصفية وسائل الحرب . وفي رأينا فان فهم وتطبيق هذا المبدأ شأنه أن يكون نقطة انطلاق على طريق السعي لحل هذه المشاكل ، والتحمل الفعلي للمسؤوليات التاريخية الواقعة على عاتق كل دولة في العالم في مجال حفظ الطبيعة على كوكبنا وثرواتها من أجل الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة .

ولكننا اذا لم نأخذ في الاعتبار الجوانب الهامة الأخرى لمشروع هذا القرار . فان هذه المشكلة يمكن أن تظل قائمة ، ولهذا فاننا نود أن نؤكد اعتقادنا بأن مسألة حفظ الطبيعة على كوكبنا ترتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكما يتبين من مشروع القرار قيد البحث ، فان سباق التسلح يستوعب في نفس الوقت موارد مالية وفكرية ضخمة كان يمكن استخدامها في حل المشاكل الملحة في مجال حفظ الطبيعة ، وهذه النقطة لها أهمية حيوية بالنسبة لقضية التنمية .

وبطبيعة الحال ، فان سباق التسلح يستوعب موارد طائلة ، فعلى سبيل المثال ، فان الوسائل المستخدمة لاستخراج المواد الهامة للأغراض العسكرية كان يمكن استخدامها بصورة أكثر فاعلية في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني ، لوساد السلام الدائم . فضلا عن ذلك ، فان الاستغلال غير المنظم لهذه الموارد ومعظمها موارد محدودة يؤدي الى زيادة الاعتماد الاقتصادي والسياسي للبلدان النامية على رأس المال الأجنبي والشركات عبر الوطنية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يحول دون قيام الصناعات الوطنية في البلدان النامية .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يعتقد أن التعاون الدولي المخطط والبناء يشكل شرطا لاغنى عنه للتوصل الى حل فعال للمشاكل المتصلة بحفظ البيئة . لقد أثبتت التجربة أن المناهج الفردية التي

تنطلق من مواقف متباينة من شأنها أن تضعف جهود الدول ، وتحول دون احراز التقدم الملموس . ان الطابع متعدد الأطراف والطابع العالمي لهذه المشاكل فضلا عن تعقد ها يقتضي تحديد مبادئ ومواقف مشتركة وذلك لضمان القيام بنشاطات منسقة فيما بين الدول على أوسع نطاق دولي ممكن . اننا نعتقد أن مشروع القرار السوفياتي يطلب عن حق أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم آرائها حول التدابير المناسبة بشأن القواعد الداخلية والتدابير التي يمكن اتخاذها على الصعيد الدولي من أجل تشجيع التعاون الكامل في هذا المجال . ان كل هذا من شأنه أن يوفر أساسا متينا لبحث أكثر تفصيلا لمسؤولية الدول عن حفظ الطبيعة للأجيال الحاضرة والمقبلة ، وذلك خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان احتمالات حل مشكلة على هذا القدر من الضخامة والعالمية كالمسألة التي نحن بصدد ها ، تعتمد بدرجة كبيرة على تدبير قاطع لتعزيز وتوسيع عملية الانفراج الدولي . وازالة خطر الحرب ، وتوفير الظروف المواتية للتنمية والتقدم السلمي في العالم أجمع . واذ لم ننجح في ازالة الأسباب الحقيقية للتوتر الدولي والتي تكمن بالدرجة الأولى في الجهود التي تبذلها بعض الدول التي تستهدف تحقيق التفوق العسكري ، فان مسألة حفظ الطبيعة على كوكبنا والاستخدام الرشيد لموارد الطبيعة ، سوف تصبح مشكلة من الصعب جدا التغلب عليها . وفي نفس الوقت فاننا نقدر كل التقدير الطابع البناء والانساني الذي تتميز به مبادرة الاتحاد السوفياتي الحالية . واتجاهها نحو العمل من أجل تعزيز أسس التعاون الدولي بين الدول في العالم . والأهمية الحقيقية لهذه المبادرة فسي الأعمال المقبلة لمنظمتنا في واحد من أهم مجالات الحياة الدولية ألا وهو مجال حفظ الطبيعة على كوكبنا .

ولكل هذه الأسباب التي ذكرتها فان وفد تشيكوسلوفاكيا يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.7 الذي قدمه الاتحاد السوفياتي الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . اننا على قناعة تامة من أن مشروع هذا القرار سوف يعتمد بالاجماع .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠